Global Protection Cluster

نهج الترابط في الأوضاع الإنسانية – مذكرة توجيهية لمجموعة الحماية

جدول المحتويات

١- مقدمة ٣

٢- المصطلحات ٤

٣- الأساس المنطقي ٦

٤- الغرض والجمهور ٧

٥- القضايا الرئيسية التي يجب مراعاتها ٨

٦- أساليب للجهات الفاعلة في مجال الحماية لتطبيق عمليات الترابط والمشاركة فيها ١٠

٧- التعاون مع الجهات الفاعلة في مجالَي التنمية والسلام ٢٦

٨- المراجع ٣١

صورة الغلاف: حقوق الطبع والنشر © محفوظة لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين/كولين دلفوس

١ مقدمة

إن التحديات الوشيكة أمام المجتمعات المتضررة من النزاعات الآن أكبر من أي وقت مضى، مع النزاعات المتكررة والممتدة، وموجات النزوح، إضافةً إلى انعدام الأمن الغذائي، والآثار المناخية والتحديات المنهجية التي تواجه السلام وسيادة القانون والوصول إلى العدالة. الموارد المحدودة، والأهم من ذلك، القيود في مجال العمل الإنساني والحماية، تثبت أيضًا أنها عقبات رئيسية أمام الجهات الفاعلة في مجال الحماية في جميع أنحاء العالم. تتطلب تحديات اليوم نهجًا أكثر شمولية يتضمن تعاونًا حقيقيًا وملموسًا من قِبل الجهات الفاعلة في المجال الإنساني والتنمية والسلام والحماية، وهو ضروري للحد من مخاطر الحماية ومواطن الضعف وتعزيز كل من السلام والنُهُج القائمة على حقوق الإنسان.

تهدف هذه المذكرة التوجيهية إلى مساعدة منسقي مجموعات الحماية على تطبيق نُهُج الترابط بطريقة عملية، من خلال توفير خطوات ووسائل ملموسة للتصدي إلى مشكلات الحماية السائدة أو طويلة الأمد وأنماط المخاطر والاتجاهات وأوجه الضعف المزمنة. تدعو التوجهيات إلى نهج عملي لحل المشكلات يسعى إلى إيجاد فرص لتحديد الجهات الفاعلة خارج المجال الإنساني والتعاون معها والتصدي إلى مشكلات الحماية الراسخة. ليس كل سياق يسمح بنُهُج الترابط – لا سيما عندما تكون حالات الطوارئ لا تزال مشتعلة، وديناميكيات النزاع كذلك غير مستقرة لدرجة توحي بأن المستقبل مجهول. في النهاية، أرى هذه المذكرة التوجيهية كأداة لمنسقي مجموعات الحماية، ليس كنهج واحد يناسب الجميع، ولكن لتمكينهم وتشجيعهم على البحث عن فرص خارج المجال الإنساني وتكييفها مع السياق التشغيلي واحتياجات الحماية للمجتمعات المتضررة من النزاعات. تحتاج الجهات الفاعلة في مجالَي التنمية والسلام إلى تحليل الحماية ومنظورها وتعبيرها، وكذلك تحتاج إليها مجموعة الحماية. آمل أن تساعد هذه المذكرة التوجيهية مجموعات الحماية في تحديد مسار العمل الشامل، وتشكيل معرفتنا وممارساتنا في السنوات القادمة.

صموئيل تشيونغ
منسق المجموعة العالمية للحماية

٢ المصطلحات

أسلوب العمل الجديد	دعت القمة العالمية للعمل الإنساني لعام ٢٠١٦ إلى أسلوب جديد للعمل، والانتقال من تقديم المساعدة الإنسانية إلى إنهاء الحاجة والتحرك تدريجيًا نحو الاعتماد على الذات والقدرة على الاستمرارية للأشخاص المتضررين. وهو في صميم الجهود المبذولة لتعزيز الاتساق بين الجهات الفاعلة في مجالات العمل الإنساني والتنمية والسلام لتقليل احتياجات الناس والمخاطر والضعف على نحو فعال. المفهوم ليس جديدًا؛ إنه ينبع من الأطر والمناهج السابقة التي تطورت بمرور الوقت.
توصية منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) - لجنة المساعدة الإنمائية (DAC) حول النهج الترابطي بين العمل الإنسانية والتنمية والسلام	اعتُبر كإطار عام للترابط واعتُمد على نطاق واسع على أنه يوفر فهمًا مشتركًا وتوافقًا مفاهيميًا حول النهج. اعتُمدت التوصية في عام ٢٠١٩ وتتكون من أحد عشر مبدأً، تهدف إلى توجيه أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية[١] ووكالات الأمم المتحدة المنضمة في مواءمة أفضل لإجراءاتهم في التنسيق والبرمجة والتمويل؛ للحد من المخاطر وأوجه الضعف.
أعمدة الترابط	تشير إلى الولايات المعنية والاختصاصات التشغيلية للجهات الفاعلة في مجالات العمل الإنساني والتنمية والسلام، وغالبًا ما يشار إليها أيضًا باسم "الترابط الثلاثي".
الميزة النسبية	القدرة والخبرة المثبتة (لا تقتصر على التفويض فقط) لفرد أو مجموعة أو مؤسسة لتلبية الاحتياجات أو التصدي لمشكلات محددة.
النتيجة الجماعية	نتيجة أو تأثير قابل للقياس متفق عليه بشكل عام تدعمه الجهود المشتركة لمختلف الجهات الفاعلة، في إطار الولايات المعني لكل منها، لمعالجة وتقليل احتياجات الأشخاص غير الملبّاة والمخاطر وأوجه الضعف، وزيادة قدرتهم على الصمود ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاع.

[١] لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD).

نتيجة الحماية	تعتبر الاستجابة أو النشاط لها نتيجة حماية عند الحد من المخاطر على الأشخاص المتضررين. يحدث الحد من المخاطر عندما تقل التهديدات والضعف إلى أدنى حد، وفي الوقت نفسه، يتم تعزيز قدرة الأشخاص المتضررين. تكون نتائج الحماية ناتجة عن التغييرات في السلوك، والمواقف، والسياسات، والمعرفة، والممارسات الخاصة بأصحاب المصلحة المعنيين. تختلف نتيجة الحماية عن الناتج؛ حيث إنها مظهر من مظاهر نشاط الحماية.
التعاون المشترك	التنسيق المتوافق والتكميلي، والبرمجة، والتمويل للأعمال الإنسانية والإنمائية والمتعلقة بالسلام، بناءً على تحليل مشترك مستنير بالمخاطر ومُراعٍ لنوع الجنس، وضمان أن يظل العمل الإنساني قائمًا على الاحتياجات وقائمًا على المبادئ في جميع الأوقات.
التحدث بثلاث لغات	يشير إلى زيادة الوعي عبر الركائز الثلاث المترابطة؛ لضمان أن يتوفر لدى الجهات الفاعلة المعنية فهم أفضل للأنظمة والنُهُج والأدوات والأطر التي تُثري وتصيغ الإجراءات الخاصة بالعمل الإنساني والتنمية والسلام.
مشكلات الحماية	تشير إلى مخاطر الحماية أو التهديدات أو أوجه الضعف.
مخاطر الحماية	تعرض الأشخاص المتضررين الفعلي أو المحتمل للعنف أو الإكراه أو الحرمان المتعمد.
تعميم الحماية	عملية دمج مبادئ الحماية المتعلقة بالسلامة والكرامة والوصول والمساءلة والمشاركة والتمكين في جميع القطاعات الإنسانية وفي جميع مراحل دورة البرنامج. وهذا لضمان أن الأنشطة تستهدف الأكثر ضعفًا، وتعمل على تعزيز وحماية حقوق الإنسان للمستفيدين دون إدامة أو المساهمة في الإساءة أو الانتهاكات أو أوجه الضعف.
النهج القائم على المناطق	نهج يحدد منطقة ما، وليس قطاعًا أو مجموعة مستهدفة، كنقطة دخول أولية للأنشطة أو التدخلات. إنه يستجيب للمشاكل المحلية من خلال نهج متعدد القطاعات، ويشدد على مشاركة المجتمع وأصحاب المصلحة الأوسع نطاقًا، مع الاعتراف بأن تحديد المشكلات وحلها لا يقتصر على الإدراج الرسمي، ولكن أيضًا المشاركة النشطة من جميع أصحاب المصلحة المعنيين في المنطقة.

© المصور: حقوق الطبع والنشر © محفوظة لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين/أنتوني كاروسيا

٢ الأساس المنطقي

مع استمرار الأزمات الإنسانية لمدة تصل إلى ٢٠ عامًا أو أكثر، وبقاء السكان المتضررين في أوضاع شديدة الضعف والاعتماد على المساعدات الإنسانية على مدى فترات طويلة من الزمن،[٢] أصبحت القيود المفروضة على التدخلات قصيرة الأجل في معالجة الأسباب الهيكلية لانعدام الأمن والنزاع والنزوح، واضحة بشكل آخذ في الزيادة. علاوة على ذلك، تتطلب الأعداد المتزايدة من النازحين في المناطق الحضرية المزيد من الحلول المؤسسية والمستدامة للإسكان والصحة والتعليم وسبل العيش والتوظيف، في حين أن الموارد المتضائلة وتقلص مساحة الحماية تجعل من الصعب على الجهات الفاعلة في مجال الحماية الحفاظ على مستوى الاستجابة والخدمات التي يقدمونها في الأزمات التي طال أمدها لسنوات متتالية. هذه هي بعض العوامل التي تستلزم اتباع نهج، لا سيما في الأزمات التي طال أمدها؛ حيث تتضافر جهود الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني والتنمية والسلام، وغيرها من الجهات الفاعلة لتقليل مخاطر الحماية المتكررة والمتجذرة، والضعف، أو القضاء عليها، وتعزيز السلام وإعمال حقوق الإنسان.

[٢] مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، نظرة عامة على العمل الإنساني على الصعيد العالمي ٢٠٢٢.

٤ الغرض والجمهور

تهدف المذكرة التوجيهية هذه إلى مساعدة أعضاء مجموعة الحماية على تطبيق نهج الترابط بطريقة عملية، من خلال توفير خطوات ملموسة للتعامل بشكل مستدام مع قضايا الحماية السائدة أو طويلة الأمد وأنماط المخاطر والاتجاهات والضعف المزمن.

تستند الخطوات والتوصيات إلى الدروس المستفادة من البعثات الميدانية والدعم التقني القُطري، وكذلك من الندوات والاجتماعات مع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة. على هذا النحو، فإن التوجيه يركز على المجال ويتسم بالعملية؛ من أجل تسهيل التكامل العضوي لنهج الترابط في أنشطة مجموعات الحماية.

في حين يتم تشجيع الجهات الفاعلة في مجال الحماية على البحث عن فرص لتحديد الجهات الفاعلة والتعاون معها بخلاف الاستجابة الإنسانية بشأن قضايا الحماية المتأصلة، قد لا يكون نهج الترابط ممكنًا في سياقات معينة. تدعو التوجيهات إلى نهج عملي لحل المشكلات، ولا تهدف إلى استبعاد الأساليب الأخرى أو قصر التعاون على قطاعات وجهات فاعلة بعينها.

لذلك، ينبغي النظر إلى الخطوات المقترحة بوصفها نهجًا واحدًا يناسب الجميع، وينبغي تكييفها مع السياق التشغيلي وقدرات مجموعة الحماية وأعضائها. قد تؤدي المشاورات مع الأشخاص المتضررين والمشاركة مع الجهات الفاعلة المحلية إلى أساليب أكثر ملاءمة للسياق وفعالة لتطبيق نهج الترابط.

ماذا يعني نهج الترابط؟	ما لا يعنيه نهج الترابط
الترابط عبارة عن نهج، يعمل على تحقيق أقصى استفادة من الميزة النسبية في مجالات العمل الإنساني والتنمية والسلام وجميع الجهات الفاعلة المعنية في سياق معين لتلبية الاحتياجات الفورية على نحوٍ فعال، مع معالجة الدوافع والأسباب الجذرية للنزاع للحد من الضعف المزمن وتعزيز القدرات؛ من أجل التخفيف من حدة المخاطر وتعزيز السلام المستدام.	النهج ليس عملية متتالية على طول إطار زمني قصير ومتوسط وطويل الأجل، كما أنه ليس عملية خطية من الاستجابة الإنسانية إلى وضع التدابير التصحيحية وتهيئة البيئة.[٣] بل هو بالأحرى مشاركة متزامنة ومسؤولية مشتركة لمجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة، بناءً على ميزتها النسبية.
في سبيل تحقيق هذه الأهداف، يدعو النهج إلى اتخاذ إجراءات تكميلية ومتسقة ومنسقة تنسيقًا جيدًا من قِبل جميع الجهات الفاعلة الرئيسية في التخطيط وإعداد البرامج والتنفيذ والتمويل، والتي تمت صياغتها في نتائج جماعية على مدى سنوات متعددة.	في حين أن النهج يشجع الجهود المشتركة، فإنه لا يدل على أن الجهات الفاعلة في العمل الإنساني والتنمية والسلام وغيرها من الجهات الفاعلة يجب أن تدمج أنشطتها أو تدمج الأدوار. ويقترح بدلًا من ذلك أن يتم ترتيب التدخلات اللازمة وتقسيمها إلى المستويات في جميع السياقات، بما يتماشى مع ولايات كل من الجهات الفاعلة وطرق عملها.

[٣] يشير ذلك إلى نموذج البيضة للحماية: دليل حماية الخاص بشبكة التعلم النشط للمساءلة والأداء للوكالات الإنسانية، الصفحة ٤٢-٤٥.

قد تستخدم الجهات الفاعلة المعنية بمجالات العمل الإنساني والتنمية والسلام مصطلحات مختلفة للإشارة إلى مفاهيم معينة. ومع ذلك، تستند جميعها إلى نفس فرضية حماية حقوق الإنسان أو ضمان التمتع بها. ويُظهر التطبيق أن هذه الاختلافات لا تشكل عائقًا يحول دون التخطيط وإعداد البرامج والإجراءات الأكثر استجابة، إذا كانت الجهات الفاعلة تركز معًا على المسائل ذات الاهتمام المشترك المراد معالجتها والمتوفر لديها فهم مشترك للمخاطر وقابلية التضرر.	نهج الترابط لا يتعلق بتحويل الموارد بين الركائز المختلفة، ولكن بدلًا من ذلك، يتعلق بضمان التكامل وأوجه التآزر من خلال تعزيز التعاون.
	يجب عدم الخلط بين النهج وتعميم الحماية، الذي يزيد من التأثير الوقائي للبرمجة الإنسانية من خلال دمج مبادئ الحماية في تصميم البرنامج وتنفيذه. في حين يمكن أن يسهم تعميم الحماية في تحقيق نتائج الحماية، إلا أنه لا يهدف إلى تحقيقها. وإضافة إلى ذلك، فإنه يركز في المقام الأول على التعاون داخل منظومة العمل الإنساني.
	قد تتضمن نُهُج الترابط تكامل الحماية، الذي يهدف إلى دمج أهداف الحماية في برامج القطاعات غير المشمولة في مجال الحماية لمعالجة مخاطر حماية أو انتهاكات محددة وتحقيق نتائج الحماية. بينما يركز تكامل الحماية عادةً على إعداد برامج المساعدة الإنسانية، فإنه قد يوفر فرصًا للتعاون الترابطي في الحالات التي يكون فيها للجهات الفاعلة ولاية مزدوجة تجمع بين العمل الإنساني والتنمية.

٥ القضايا الرئيسية التي يجب مراعاتها

- بالنسبة إلى الجهات الفاعلة في مجال الحماية، فإن نقطة البداية والهدف النهائي لأي نهج ترابط هو تحقيق نتائج الحماية والحلول الدائمة. وقد تتعلق تلك بالعنف الجنساني، أو حماية الطفل، أو الأعمال المتعلقة بالألغام، أو الإسكان، أو الأراضي والممتلكات (HLP)، أو أي قضايا حماية أخرى.

- ستعتمد فعالية النهج على ما إذا كان السياق العام يفضي إلى التعاون والمواءمة مع الجهات الفاعلة في العمل الإنساني والتنمية والسلام وغيرها من الجهات الفاعلة. حالات النزاع المسلح الحاد، على سبيل المثال، قد لا تكون مواتية لمعالجة الأسباب الجذرية والنظر في حلول طويلة الأجل.

- يعتمد النهج الناجح أيضًا على ما إذا كان يمكن معالجة قضايا الحماية المحددة في السياق المحدد. على سبيل المثال، قد تستفيد القضايا المتعلقة بحماية المدنيين أو بناء السلام أو حرية التنقل من نهج الترابط في حالات النزاع، من خلال التعاون مع الجهات الفاعلة في مجال السلام والأمن وحقوق الإنسان والجهات الفاعلة غير الحكومية.

- يتمثل أحد المكونات الرئيسية للنهج في أن تجلس الجهات الفاعلة المختلفة معًا على طاولة واحدة، بما يشمل السلطات ذات الصلة والسكان المتضررين. يمكن أن يسمح هذا الفعل البسيط للجهات الفاعلة في مجال الحماية باكتساب رؤى حول الجوانب غير المتعلقة بالحماية أو الجوانب غير الإنسانية للقضايا التي تحتاج إلى معالجة، وكذلك في كيفية ترجمة الأهداف والخطط على نحوٍ واقعي إلى برامج فعالة. وقد يوسع بالإضافة إلى ذلك من نطاق مجموعة الجهات الفاعلة في مجال حماية الموارد التقنية والبشرية والمالية التي يمكن الاستفادة منها.

- قد تكون الجهات الفاعلة في مجال الحماية، في بعض السياقات (مثل حالات النزاع)، محدودة في تعاونها مع الجهات الفاعلة في مجال التنمية والسلام والأمن، من خلال التزامها بالمبادئ الإنسانية للحياد والاستقلال والنزاهة والإنسانية. ومع ذلك، لا تزال فرص التعاون قائمة؛ حيث تسعى الجهات الفاعلة من جميع الركائز إلى رفاهية الأشخاص، وتدرك أهمية البرمجة المراعية للنزاعات ومبدأ عدم إلحاق الضرر.

- يتعين على الجهات الفاعلة في مجال الحماية الحفاظ على مساحة الحماية ومناصرتها في أي سياق من مجالات التعاون. يجب أن تضمن في تعاونها مع الجهات الفاعلة في مجال التنمية والسلام والأمن ما يأتي:

  - *توجيه استجابة وخدمات الحماية إلى الفئات الأكثر ضعفًا.*
  - *عدم إعاقة الوصول إلى الأشخاص المعرضين للخطر.*
  - *عدم تعريض السكان المتضررين لخطر أكبر.*
  - *الالتزام الدائم بعدم التحيز والحياد في جميع الأوقات.*

- حيثما كان ذلك مناسبًا وقابلًا للتطبيق، يمكن الاحتجاج بالقوانين الوطنية، إذا لم يتم احترام المبادئ الإنسانية (على سبيل المثال: الأحكام الوطنية لحقوق الإنسان، والسياسات الخاصة بالنازحين داخليًا - IDPs - وما إلى ذلك).

- تكشف الخبرة المكتسبة من العمليات الميدانية أن نهج الترابط يميل إلى أن يكون أكثر نجاحًا عندما ينصب تركيزه على منطقة أو موقع معين وعند دعمه محليًا. يتيح النهج اللامركزي معرفة أكثر شمولًا بالسياق الاجتماعي والاقتصادي، فضلًا عن ديناميكيات السياسة والسلطة المحلية. تميل السلطات المحلية (مثل رؤساء البلديات) أيضًا إلى مراعاة احتياجات المجتمع بأكمله - لا سيما إذا كانوا منتخبين لشغل مناصبهم. تعتبر العلاقات الحالية مع المجتمعات والوصول غير المعوَّق إلى السلطات المحلية من العوامل الإضافية التي يمكن أن تسهل نهج الترابط في بيئة قائمة على المناطق.

- من خلال هذا النهج، يتم الاعتراف بالحماية بوصفها عنصرًا أساسيًا في العمل الإنساني لمعالجة مشاكل الحماية وتهيئة الظروف المواتية لإيجاد الحلول الدائمة المعترف بها بوصفها أساسية في جهود التنمية وبناء السلام.

المربع ١:
نهج وليس هدف

من المهم أن نضع في اعتبارنا أن الترابط عبارة عن نهج وليس هدف. وبالتالي، فإن الهدف ليس "تحقيق الترابط"، بل استخدام النهج لتقليل المخاطر متعددة الأبعاد والتهديدات وأوجه الضعف بمرور الوقت. على هذا النحو، لا ينبغي أن تركز المناقشات حول بدء النهج على وقت تطبيق "الترابط"، ولكن على ما إذا كان يمكن العثور على حلول مستدامة للأسباب الجذرية لقضايا الحماية المحددة في سياق معين.

---

٦ أساليب للجهات الفاعلة في مجال الحماية لتطبيق عمليات الترابط والمشاركة فيها

السيناريو أ:

استخدام نهج الترابط لحل مشكلات الحماية

الخطوة ١.

إعطاء الأولوية لمشكلة أو مشكلتين من مشكلات الحماية السائدة التي تتطلب حلولًا شاملة تتجاوز الاستجابة الإنسانية:

- يمكن أن تكون هذه المشكلات هي التي تنعكس في الأطر الإنسانية مثل إستراتيجيات الحماية للفرق القُطرية للعمل الإنساني (HCT)، وخطط الاستجابة الإنسانية (HRPs)، وإستراتيجيات مجموعة الحماية، وما إلى ذلك، ولكنها قد تكون أيضًا مشكلات حماية منهجية غير مدرجة في مثل هذه الأطر.

الخطوة ٢.

إجراء تحليل هادف ومتعمق للأسباب الأساسية والجذرية[٤]:

- ابحث عن الفروق الدقيقة والتفاصيل المترابطة التي تتجاوز التحليل الأساسي للسبب والنتيجة (من هو المعرض للخطر، ولماذا وكيف)، واكتشف أيضًا وقت ومكان وسبب تعطل العلاقات أو فشل العمليات والأنظمة. افحص الروابط الأعمق بين الدوافع والمحفزات المحتملة للأزمات وأنماط المخاطر. حدد الأسباب الجذرية والعوامل المساهمة في الضعف المتأصلة في صور عدم المساواة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتاريخية والتمييز بين السكان، وكذلك عبر المجموعات والمجتمعات.

- أجرِ تحليلًا شامل للنزاع في حالات الأزمات إذا لم يكن قد اكتمل بالفعل، بما في ذلك تحليل أصحاب المصلحة الذي يوضح بالتفصيل جذور ديناميكيات القوة الحالية، وكيف تؤدي إلى نشوب النزاع أو كيف تؤثر عليه، وأثرها على السكان المتضررين.

يمكن أن يبدأ التحليل المتعمق بدمج البيانات والتحليلات الحالية من المصادر الإنسانية وغير الإنسانية، مثل:

- *الإطار التحليلي للحماية (PAF)، وأطر التحليل المشتركة بين القطاعات (JIAF) ولمحات عامة عن الاحتياجات الإنسانية (HNO).*
- *تحليلات السياقات والنزاعات وحقوق الإنسان.*
- *اتفاقيات السلام أو خطط بناء السلام.*
- *إستراتيجيات حماية المدنيين والأطر الإستراتيجية المتكاملة (ISF) - إذا تم تطويرها في السياق.*
- *التقييمات القُطرية المشتركة (CCAs) وإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة (UNSDCF).*
- *خطط التنمية الوطنية والإقليمية (بما في ذلك خطط التنمية الحضرية).*
- *وضع إستراتيجيات قُطرية مع الجهات المانحة على أساس ثنائي أو بنوك التنمية متعددة الأطراف.*
- *تقييمات الفقر الوطنية والمحلية.*
- *السياسات الوطنية للمشردين داخليًا.*
- *إستراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث الوطنية والإقليمية والمحلية.*
- *التحليلات الجنسانية وتحليلات أوجه الضعف.*

- إجراء مشاورات ثنائية مع الجهات الفاعلة المحلية والسلطات الحكومية ذات الصلة ومجموعة متنوعة من المخبرين الرئيسيين من المجتمعات المتضررة للحصول على رؤى أعمق. إن الموظفين الوطنيين ذوي المعرفة الشاملة بالسياق أو الخبرة التشغيلية الممتدة يشكلون مصادر قيّمة إضافية للمعلومات التي لم يُستفد منها بشكل كافٍ.

[٤] الإطار التحليلي للحماية (PAF): دليل الإطار التحليلي للحماية ضروري للتحليل المتعمق.

- استشارة مجموعة واسعة من المجموعات داخل السكان المتضررين - مع التركيز بشكل خاص على المجموعات التي تعتبر ضعيفة - حول نوع الحلول أو التدابير أو التدخلات التي من شأنها تقليل أو إنهاء مخاطر الحماية أو التهديدات أو الانتهاكات، فضلًا عن التدابير التي من شأنها أن تعزز قدرتهم على التعامل معها بطريقة مستدامة. يجب أن تكون المجموعات المختلفة شاملة، ويمكن أن تشمل النازحين والمجتمعات المضيفة، ومجموعات النساء والشباب، والأقليات العرقية أو الإثنية، والأشخاص ذوي الإعاقة، وكبار السن، والنوادي الاجتماعية، ومجتمعات LGBTQI+، وما إلى ذلك.

الخطوة ٣.

صياغة نتائج أو حلول مستدامة لمشكلات الحماية ذات الأولوية:

- تحديد حلول الحماية أو النتائج التي يجب تحقيقها، بما في ذلك عناصر الأسباب الجذرية والعوامل الأساسية التي قد تحتاج إلى معالجة لحل مشكلات الحماية المحددة بشكل دائم. سيساعد ذلك الجهات الفاعلة في مجال الحماية على تحديد الجهات الفاعلة ذات الصلة لمعالجة العناصر المختلفة للمشكلات وتأطير المناقشات.

> **مثال:** قد تعود الأسباب الجذرية للاشتباكات العنيفة المتكررة في منطقة في بلد ما إلى التمييز والتهميش الاقتصادي والسياسي للمجموعة العرقية المهيمنة، مما يؤدي إلى تخلف وفقر في المنطقة، ويتضح ذلك في نقص الوصول إلى الخدمات الأساسية وسبل العيش وفرص العمل. يتطلب تحقيق نتيجة حماية عامة ، على سبيل المثال، للسلامة والأمن المستدامين في المنطقة، معالجة العناصر المختلفة للأسباب الجذرية (على سبيل المثال، عدم المساواة والإقصاء والحرمان).

- يجب أن تتجاوز النتائج أو الحلول استجابة الحماية اليومية وتوفير الخدمات، وأن تسترشد بالتحليل الشامل للعوامل الأساسية والأسباب الجذرية، جنبًا إلى جنب مع الحلول التي يقترحها الأشخاص والمجتمعات المتضررة. ضع في اعتبارك العوامل الأساسية والمساهمة التي تكون حساسة للغاية؛ بحيث لا يمكن مشاركتها خارجيًا؛ لأنها تميل إلى أن تكون نقاطًا خلافية يجب معالجتها للوصول إلى حلول.

- تسمح صياغة النتائج قبل المناقشات مع الجهات الفاعلة المحتملة بتركيز التدخلات حول نتائج الحماية، بدلًا من الاحتياجات الإجمالية. كما أنها تمكّن الجهات الفاعلة في مجال الحماية من الحفاظ على التركيز على ما تهدف إلى تحقيقه فيما بينها، وترغب في تحقيقه كمجموعة عندما تبدأ في التعامل مع الجهات الفاعلة الأخرى.

- سيعتمد التعاون على التزام كل من الجهات الفاعلة بالتعامل مع العناصر ذات الصلة بالأسباب الجذرية والعوامل الأساسية والمساهمة. يجب أن تساعد المداولات مع الجهات الفاعلة المختلفة في صياغة الحلول أو النتائج بشكل أكبر، وتحديد ما إذا كان يمكن تحقيق العناصر بشكل واقعي بمرور الوقت في سياق معين.

يمكن أن تشمل عناصر النتائج والحلول ما يأتي:

- *حل مشكلات الإسكان والأراضي والممتلكات (HLP) من خلال تسوية المنازعات، والاعتراف بالملكية التاريخية أو التقليدية للأراضي، وإعادة الأراضي وإصلاح الأراضي.*
- *السعي لإنهاء النزوح المطول من خلال نهج برمجة متكامل في مناطق العودة أو إعادة التوطين أو الاندماج المحلي، بما في ذلك، على سبيل المثال، وصول المشردين داخليًا في المناطق الحضرية إلى الإسكان الاجتماعي وخدمات البلديات.*
- *علاج الأسباب الجذرية لعنف العصابات من خلال برنامج تماسك اجتماعي شامل وخلق فرص اقتصادية وفرص عمل شاملة ومنصفة.*
- *ضمان الوصول إلى الوثائق للمشردين داخليًا وغيرهم من الفئات الضعيفة أو المستبعدة، من خلال تعزيز الآليات المؤسسية للتسجيل والإصدار والاستبدال.*
- *المعالجة المستدامة للأثر السلبي لتغير المناخ، مثل ندرة الموارد الطبيعية التي تؤدي إلى اشتباكات دورية بين مجتمعات البدو والمزارعين نتيجة التنافس على المياه والرعي والأراضي الزراعية.*
- *معالجة الضعف المزمن للمجتمعات أو المجموعات المعرضة للخطر في الكوارث الطبيعية المتكررة، من خلال تدخلات بناء القدرة على الصمود التي تعزز قدرة جميع الفئات التي يمكن أن تتأثر على تحمل الصدمات المناخية، بما في ذلك، على سبيل المثال، أنظمة الإنذار المبكر التي تراعي الفوارق بين الجنسين، وتدابير الحد من مخاطر الكوارث التي تخفف من النزوح القسري وتتصدى له، أو التدابير الوقائية لحماية القطاعات التي يمكن أن تتأثر، لتجنب فقدان فرص العمل وسبل العيش.*

الخطوة ٤.

الوقوف على ما إذا كان السياق يفضي إلى معالجة الأسباب الجذرية من خلال العمل المشترك:

- تأكد من إمكانية معالجة عناصر نتائج الحماية المصوغة في سياق محدد.

بعض الأسئلة التي يجب وضعها في الاعتبار:

هل الوضع الأمني مستقر بدرجة كافية للتعاون الآمن والتدخلات الممكنة دون تعريض حياة الجهات الفاعلة المحتملة والأشخاص المتضررين للخطر، أو التسبب في الإيذاء؟

هل هناك أي شكل من أشكال الحوار بين السلطات الوطنية والمحلية والجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص يفضي إلى التعاون؟

- *هل هناك مخاطر بيئية يجب أخذها بعين الاعتبار؟*
- *هل البيئة السياسية مستقرة بشكل كافٍ وتشجع على التعاون مع السلطات الوطنية أو المحلية بشأن مشكلات الحماية والأسباب الجذرية؟*
- *ما دور الحكومة وما قدرتها؟ هل هي، على سبيل المثال، ملتزمة بمعالجة أو حل المشكلات المحددة، أم لديها ميزانية للمساهمة في البرامج والتدخلات؟*
- *هل يجري إرساء سيادة القانون؟ ما دور المحاكم والعدالة والإنفاذ؟*
- *هل الجهات الفاعلة المناسبة موجودة في السياق المحدد، التي يمكن إشراكها في التدخلات (على سبيل المثال، الجهات الفاعلة في مجال السلام أو الأمن أو إدارة مخاطر الكوارث)؟*
- *هل تقر الجهات المانحة (بما في ذلك القطاع الخاص) بالاحتياجات التنموية، على سبيل المثال، للنازحين والمجتمعات المضيفة؟ هل هي على استعداد لتقديم تمويل طويل الأجل؟*

- ضع في اعتبارك نُهُجًا بديلة إذا كان السياق لا يتيح تعاونًا أوسع نطاقًا مع الجهات الفاعلة غير الإنسانية لمعالجة الأسباب الجذرية لمشكلات الحماية ذات الأولوية (على سبيل المثال، التعاون المشترك مع الجهات الفاعلة الأخرى في المجال الإنساني).

الخطوة ٥.

تحديد الجهات الفاعلة ذات الصلة:

- البحث عن الجهات الفاعلة الملتزمة والتي يمكنها تحقيق النتائج. يمكن أن تكون هذه مجموعة صغيرة مبدئية من الجهات الفاعلة على المستوى التقني والبرنامجي تمتلك القدرة والخبرة والموارد لمعالجة عناصر الأسباب الجذرية والعوامل الأساسية وراء مشكلات الحماية المحددة. قد يُشجع الجهات الفاعلة الأخرى على الانضمام إلى الجهود إذا ما أُحرز تقدم.

- إذا لزم الأمر، يمكن إجراء عملية مسح لجميع الجهات الفاعلة المتاحة في السياق؛ للحصول على نظرة عامة على مجموعة الجهات الفاعلة المحتملة. يجب أن توفر عملية المسح معلومات حول من يقوم بماذا وأين ومتى، وقد تشمل السلطات الوطنية والمحلية ذات الصلة، والمنظمات غير الحكومية المحلية (المنظمات غير الحكومية)، ومنظمات المجتمع المدني، والشبكات ذات الصلة بالأشخاص المتضررين، والجهات الفاعلة في مجال التنمية والسلام وحقوق الإنسان، والقطاع الخاص، والمؤسسات المالية، والجهات المانحة الثنائية، والمنظمات الدينية، وشبكات المغتربين، وما إلى ذلك.

- قد يتطلب إشراك الجهات الفاعلة في العمل دعمًا، وينطوي على علاقة ثقة تُبنى بمرور الوقت. من المرجح أن تتعاون الجهات الفاعلة في مشكلة سائدة مشتركة، أو في المشكلات ذات الاهتمام المشترك. قد يشمل ذلك مخاطر الحماية أو الانتهاكات التي تؤثر على برامج الجهات الفاعلة غير العاملة في مجال الحماية والعمل الإنساني. وكمثال على ذلك، فإن تقييد حرية التنقل يمكن أن يحد من فرص كسب الدخل، مما قد يؤثر على القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية، ويؤدي إلى مشاكل صحية.

يمكن أن تشمل طرق الحصول على الموافقة من الجهات الفاعلة ما يأتي:

تأكيد الهدف المشترك المتمثل في السعي لتحقيق الاعتماد على الذات وكفاءة وقدرة الأشخاص والمجتمعات المتضررة على الصمود.

التشديد على أن التعاون يمكن أن يكون ميسور التكلفة، ويتيح استخدام الموارد المحدودة بكفاءة وعلى نحوٍ مستدام.

- *تسليط الضوء على كيفية مساهمة التدخلات في تحقيق أهدافها الخاصة.*
- *الإشارة إلى التأثير النهائي الذي يمكن أن تحدثه التدخلات المشتركة على الاقتصاد المحلي أو الموارد الوطنية (على سبيل المثال، استغلال التنوع وإمكانات التوظيف للشباب المشردين داخليًا في المناطق الحضرية كدعم للسلطات والقطاع الخاص).*

- إنشاء روابط مع الجهات الفاعلة في المناطق الجغرافية ذات الصلة، التي تتوافق أنشطتها مع عناصر مشكلات الحماية ذات الأولوية. ضع في اعتبارك الجهات الفاعلة التي اقترحتها الجهات الفاعلة المحلية والأشخاص المتضررون.

- تحديد الأولويات والاستثمار في الجهات الفاعلة المحلية في إطار الركائز المختلفة، كلما أمكن ذلك. يمكن للجهات الفاعلة المحلية الالتزام بالمشاركة طويلة الأجل في التدخلات متعددة السنوات، في حين أن قربها وتقاربها الثقافي مع الأشخاص المتضررين يتيح الوصول المجدي. فهي تحافظ عمومًا على وجودها عند إعاقة وصول المساعدات الإنسانية للجهات الفاعلة الدولية، وغالبًا ما تصبح الجهات المقدمة الوحيدة للاستجابة والخدمات المتعلقة بالحماية.[٥] كما تضمّن استمرار وجودها وعملياتها في أوقات الاضطرابات السياسية الاستمرارية وشكلًا من أشكال الثبات، لا سيما في الحالات التي يتم فيها قلب الحكومة الوطنية واستبدال السلطات المحلية.

- إشراك الأشخاص والمجتمعات المتضررة بوصفهم شركاء رئيسيين في المبادرات للحد من قابلية تأثرهم أو القضاء عليها. قد يكونون قادرين على إنشاء مشاريع مجتمعية وإدارتها. وتمكينهم من أداء دور مهم في الدورة الكاملة للتخطيط والبرمجة والتنفيذ والرصد والتقييم. وهذا يلقي على المجتمعات المتضررة مسؤولية مشتركة ومساءلة عن نجاح التدخلات. ويعزز أيضًا النتائج الإيجابية ويزيد من فرص استمرار البرامج عند سحب الدعم الخارجي.

المربع ٢:
نهج الترابط المجتمعي - الصومال

مشروع ميدنيمو (الوحدة) في الصومال – المصمم كجزء من خطة أولويات بناء السلام للصومال ٢٠١٦-٢٠١٩ تحت إدارة الحكومة الفيدرالية للصومال ووزارات الداخلية في ولايات الجنوب الغربي وجوبالاند، والمنفذ بشكل مشترك

[٥] على سبيل المثال، بسبب تدهور الوضع الأمني، أو قيود الوصول العملية في أعقاب كارثة متعلقة بتغير المناخ.

من قِبل المنظمة الدولية للهجرة وموئل الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي - ربط نهج التخطيط القائم على المجتمع المحلي باستجابة متعددة الأبعاد يقودها المجتمع المحلي للنزوح وعدم الاستقرار. وتضع المجتمعات والسلطات المحلية خطط عمل مجتمعية تتم مشاركتها مع السلطات المحلية، التي تستخدمها بعد ذلك لتنسيق أعمال الجهات الفاعلة الأخرى في مجال العمل الإنساني والتنمية. بنى برنامج ميدنيمو تدريجيًا ببناء أوجه تآزر مع برامج الاستقرار والصحة الأخرى (على سبيل المثال، العيادات المتنقلة، وتوفير الإمدادات الطبية لعيادات صحة الأم والطفل، وما إلى ذلك)، التي تتبنى نهجًا قائمًا على المنطقة. تضع البرامج جميع النظراء الحكوميين في الخطوط الأمامية؛ لضمان اعتمادها للمخرجات التي تم تسليمها. يتم استخدام البرنامج أيضًا كوسيلة لتحقيق نتائج عمليات المصالحة السياسية، من خلال البناء عليها ومساعدة أطراف النزاع على توصيل مكاسب السلام إلى عناصرهم. ويتم تنفيذ هذا النهج بدعم وساطة من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال في بالكاد وغالكايو.

المصدر: *تفعيل النهج الترابطي بين مجال العمل الإنساني - التنمية - السلام: الدروس المستفادة من كولومبيا ومالي ونيجيريا والصومال وتركيا - المنظمة الدولية للهجرة، عام ٢٠١٩.*

الخطوة ٦.

تحديد من يجب أن يعالج ماذا ومتى:

- جمع الجهات الفاعلة المحددة معًا لتحديد عناصر مشكلات الحماية ذات الأولوية التي يمكن معالجتها بشكل واقعي؛ للوصول إلى حلول أو نتائج الحماية المتصورة. وتوضيح سبب تقديمها إلى طاولة المفاوضات وأسباب اختيار مشكلات الحماية المحددة. ومشاركة نتائج التحليل المُجرى حول العوامل الأساسية والأسباب الجذرية.

- تأكد من أن جميع الجهات الفاعلة لديها فهم مشترك للسياق العام وسياق الحماية، وديناميكاتها، وكيفية تأثيرها على الأشخاص المتضررين. يجب الاتفاق منذ البداية على أن أي شكل من أشكال التعاون سوف يسترشد بخصوصية السياق، والحساسية للنزاعات، والنهج المستند إلى عدم الإضرار والنهج القائم على الحقوق، وأن مساحة الحماية سيحترمها الجميع.

- المداولات الجماعية حول التدخلات والخطوات التي ستكون مطلوبة لمعالجة العناصر ذات الصلة للوصول إلى النتائج المرجوة، مع الاسترشاد بالاقتراحات المقدمة من الأشخاص المتضررين وديناميكيات وحساسيات السياق. يجب أن يكون التركيز على التدخلات الممكنة والقابلة للتحقيق التي يمكن ترجمتها، بشكل لائق، إلى أهداف قابلة للقياس، وتمتد على إطار زمني - في المتوسط - من ٣ إلى ٥ سنوات. يمكن الشروع في التدخلات المتوسطة والطويلة الأجل في الوقت نفسه مع التدخلات قصيرة الأجل.

- تعديل، إذا لزم الأمر، نتائج الحماية المصوغة للتأكد من أنها قابلة للتحقيق وقابلة للقياس.

- تحديد:
  - *المستوى الذي سيتم تنفيذ التدخلات عنده (أي: الفرد، الأسرة، المجتمع المحلي، المستوى الإقليمي، المستوى الوطني، وما إلى ذلك).*
  - *كيفية وضعها في طبقات أو تسلسل للحصول على أفضل تأثير.*
  - *الافتراضات.*
  - *الإطار الزمني للإجراءات.*
  - *النتائج المتوقعة.*

يجب أن تتضح لجميع الجهات الفاعلة كيفية ارتباط التدخلات والخطوات المخطط لها ببعضها البعض وبنتائج الحماية.

أسئلة يجب وضعها في الاعتبار:

هل ينبغي تعديل أنشطة الحماية الجارية باتباع الروابط الناشئة مع التدخلات الأخرى؟

كيف يمكن دعم الملكية المحلية على أفضل وجه، بما في ذلك من خلال تعزيز قدرات المؤسسات المحلية؟

- *هل تُراعى الثقافة والإستراتيجيات المحلية؟*
- *ما الفرص الإيجابية التي يمكن البناء عليها؟*
- *ما أكثر الخيارات فعالية من حيث التكلفة؟*
- *كيف يمكن تجنب الآثار السلبية المحتملة أو التخفيف من حدتها على أفضل وجه؟*

- يجب أن توضح كل جهة فاعلة التدخلات التي يمكنها معالجتها بناءً على نقاط قوتها المحددة، وولاياتها، وخبرتها، ومواردها المتاحة وطريقة عملها، وأن تحدد كيفية تحقيق النتائج.

- ينبغي تشجيع الجهات الفاعلة على إجراء تدخلات مماثلة لتلك التي يقومون بتنفيذها بالفعل، أو إعادة توجيه التدخلات الحالية، إذا سمحت قدراتها ومواردها. سيساعد ذلك على تفادي التجزئة وازدواجية الجهود، ويسمح باستخدام الموارد المتاحة على نحوٍ أكثر كفاءة.

- تحديد كيفية قياس النتائج بمرور الوقت، بما في ذلك المؤشرات الأساسية ومستويات التقدم المستهدفة (راجع أيضًا **الخطوة ٨** في قياس التقدم). وضمان مساحة تشغيلية لتعديل التدخلات، إذا لزم الأمر.[٦] كما يمكن تحديد مسار للإجراءات والقرارات المتفق عليه في عمل مشترك مباشر أو خطة عمل أو إطار نتائج، يعمل بوصفه أداة مساءلة مشتركة لجميع الشركاء.[٧]

[٦] على سبيل المثال، بناءً على الرصد، والتأثير التفاعلي من السكان المتضررين، والتغيير في أنماط المخاطر، وما إلى ذلك.
[٧] راجع على سبيل المثال: دليل الإدارة القائمة على النتائج - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠١١) والمنهج القائم على النتائج- اللجنة الدولية للصليب الأحمر (٢٠٠٨)

- يمكن لعملية التفكير الجماعي وصنع القرار بأكملها أن تعزز الرؤية المشتركة وتخلق فهمًا متبادلًا للدور المحدد الذي يمكن أن تؤديه كل جهة فاعلة ومسؤولياتها وقدراتها. يمكن التعامل مع ديناميكيات القوة المحتملة أو المصالح التنظيمية من خلال تحديد أدوار ومسؤوليات واضحة، وتأكيد الأهداف الموضوعية والأهداف المشتركة، والحفاظ على التركيز التشغيلي والعمل بشكل وثيق مع السكان المتضررين.

- في هذا السيناريو المحدد، يجب تنسيق العملية الشاملة من قِبل مجموعة الحماية؛ حيث يكمن الهدف من التعاون في الوصول إلى نتائج الحماية. يمكن مشاركة المهام التنظيمية والإدارية من قِبل جميع الجهات الفاعلة، بما في ذلك - حيثما أمكن - من خلال نظام التناوب. تقليل العمليات إلى الحد الأدنى، من أجل تعزيز البرمجة والعمل. على هذا النحو، لا يُحتفظ إلا بالحد الأدنى من الهياكل المطلوبة للتنسيق ومواءمة العمليات - عند الاقتضاء - مع العمليات الحالية، (على سبيل المثال، مع المنتديات التي تحضرها مجموعة الجهات الفاعلة نفسها). يمكن أن يتخذ التنسيق أيضًا شكل اجتماعات دورية ومخصصة، على النحو المطلوب طوال الدورة الكاملة للتخطيط والبرمجة والتنفيذ والرصد والتقييم.

المربع ٣:

مثال على التدخلات المتسلسلة لتحقيق حلول دائمة للتشرد المطول - دارفور، السودان

في أم دخن، بلدة ريفية في وسط دارفور، اعتُمد نهجٌ شامل لتنفيذ برامج لتحقيق حلول دائمة للتشرد، من خلال معالجة النزاعات بين المزارعين والرعاة والمجتمعات البدوية حول نقص الموارد الطبيعية، مثل المياه والرعي والأراضي الزراعية، فضلًا عن معالجة الفقر الجفاف الدوري. ركزت التدخلات أولًا على الأنشطة الرامية إلى ضمان الوصول المستدام إلى المياه لاستهلاك الماشية، وريّ الخضراوات ومزارع الفاكهة، وكذلك للاستخدام البشري خلال موسم الأمطار والشتاء والجفاف. ومن شأن الحصول المستدام على المياه أن يتيح بعد ذلك تنفيذ الأنشطة من أجل إنتاجية زراعية وحيوانية مستدامة ومحسّنة، مما سيؤدي بالتالي إلى زيادة المنتجات الزراعية والحيوانية.

كان إدرار الدخل عنصرًا شاملًا رئيسيًا في هذا النهج، حيث إن استقرار واستمرار الموارد والدخل من الأمور المهمة لتحقيق الاستدامة الذاتية والثقة على المدى الطويل. لذلك تم تطوير البرامج بعناصر مدرة للدخل والأرباح، تتراوح بين تحقيق عائدات من جبايات المياه، والتركيز على المحاصيل النقدية، وإنشاء سلاسل القيمة، وتوفير الوصول إلى الأسواق، والربط مع القطاع الخاص لتوفير فرص عمل للشباب، ومشاريع اقتصادية مربحة. يمكن استخدام عائدات هذه الأنشطة المدرة للدخل لاحقًا للمساهمة في المبادرات الحكومية؛ لضمان الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم، ولكن أيضًا يتم إنفاقها على تحسين الأصول المجتمعية، مثل الطرق والأسواق وما إلى ذلك، وكان بناء القدرات عنصرًا شاملًا آخر في البرنامج. حيث دُمج في الأنشطة المتعلقة ببناء السدود وأنظمة الري ومضخات

المياه وصيانتها، وشمل بناء المعرفة في التقنيات الزراعية والحفاظ على صحة الماشية. ودُمجت إدارة الموارد الطبيعية والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية في البرامج لمنع النزاعات المتعلقة بالموارد الطبيعية. وكان من المقرر توسيع نطاق الوصول إلى المياه والخدمات المجتمعية ليشمل مجتمعات البدو والرعاة، الذين سيُدرجون أيضًا في آليات التنسيق المحلية. كان من المقرر إنشاء آليات حل النزاعات المجتمعية للتعامل مع النزاعات المحتملة.

التزمت المجتمعات بالمساهمة بالموارد المالية والمادية والبشرية والعينية في تنفيذ البرامج، بينما التزم الحاكم المحلي بتوفير ما يأتي:

- *ضباط الشرطة لضمان الأمن، والعاملين في مجال الصحة والتعليم للمرافق الصحية والتعليمية.*
- *الكوادر الحكومية التقنيين للتدخلات المائية والزراعية.*
- *المساهمة المالية في تنفيذ البرامج.*

المصدر: *مستشار الحلول الدائمة في السودان لمشروع تطوير قدرة الحماية الاحتياطية، لعام ٢٠١٨.*

الخطوة ٧.

تحديد إمكانيات التمويل:

- لا يوجد تمويل مرتبط بالترابط، فهو عبارة عن نهج وليس سياسة أو مشروع أو برنامج. على هذا النحو، لا توجد آلية محددة للتعامل مع تمويل الترابط. ومع ذلك، فإن استخدام الميزة التقنية النسبية لمختلف الجهات الفاعلة لتنفيذ التدخلات والبرامج يوفر إمكانية توزيع الموارد والتكاليف، مما يسمح باستخدام أكثر كفاءة للأموال المتاحة.

- من المتوقع أن يكون لدى الجهات الفاعلة التي تلتزم بالاضطلاع بعناصر التدخلات المخطط لها الموارد المالية للقيام بذلك. قد يكون بعضها ينفذ بالفعل أنشطة مماثلة يمكن مواءمتها معها. قد يكون لدى جهات فاعلة أخرى أموال متاحة بسهولة للتنفيذ، أو تكون قادرة على جمع الموارد المطلوبة من خلال آلياتها الخاصة.

- متوسط الإطار الزمني المتصور لتحقيق المحصلات والنتائج في إطار نهج الترابط من ثلاث إلى خمس سنوات، ولكن في معظم الحالات، لا يُرجح تحقيق الحد من المخاطر وأوجه الضعف، وتعزيز القدرات، وتعزيز القدرة على الصمود في ذلك الإطار الزمني. قد تشكل مواءمة الموارد وتأمين استمرارية التمويل على مدى فترة زمنية أطول وتجنب الفجوات بين تدفقات التمويل في مجال العمل الإنساني والتنمية تحديًا.

- إجراء تحليل مالي، إذا لزم الأمر، لتوضيح المصادر المتاحة (العامة والخاصة والمحلية والدولية) والآليات المختلفة في السياق. قد يكون التحليل مفيدًا للتخطيط ومواءمة التمويل والتمويل مقابل الأهداف المتفق عليها. لقد أثبتت النُهُج العملية المقبولة على نطاق واسع من قِبل الشركاء فعاليتها. يمكن أيضًا استخدام التحليل للدعوة إلى تخصيص الأموال المطلوبة في الوقت المناسب للتدخلات.

- النظر في تدفقات تمويل برامج التنمية والمساعدة الإنسانية والسلام - على سبيل المثال، من خلال أنظمة إدارة معلومات عن الإعانات (AIMS)[٨] - التي توفر معلومات حول من يموِّل ماذا وأين وإلى متى.

- فحص فرص التمويل المرن وغير المخصص ومتعدد السنوات في آليات التمويل ذات الصلة للجهات الفاعلة عبر الركائز. يختلف نوع الموارد المالية التي يمكن الاستفادة منها حسب السياق، ويتحول وفقًا للإطار الزمني للتدخلات. إشراك الجهات المانحة على أساس ثنائي محليًا وإقليميًا والمؤسسات المالية الدولية في وقت مبكر كشركاء في عملية الترابط، بدلًا من اعتبارهم مجرد "ممولين". ويسمح ذلك لهم بدعم العملية بشكل أكثر جدوى على مدى من متوسط إلى طويل.[٩]

المدى القصير	المدى المتوسط	المدى الطويل
التمويل من خلال المناشدات الإنسانية في: • خطة الاستجابة الإنسانية (HRP) • الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ (CERF) • الصناديق القُطرية المشتركة (CBPF) • الجهات المانحة على أساس ثنائي	• صناديق تحقيق الاستقرار وبناء السلام • دعم الجهات المانحة على أساس ثنائي أو متعدد للبرامج • آليات التمويل المشترك • الأموال من المؤسسات المالية الدولية (IFIs)	آليات تمويل التنمية الدولية والوطنية: • الصناديق المشتركة لأهداف التنمية المستدامة • نوافذ التمويل في إطار المساعدة الإنمائية الرسمية (ODA) • صناديق تعزيز القدرة على الصمود، وأدوات تمويل الحد من مخاطر الكوارث للأزمات المتعلقة بالمناخ • المؤسسات المالية الدولية • دعم الجهات المانحة على أساس ثنائي أو متعدد للبرامج

- وضع الميزانيات الوطنية والمحلية في الاعتبار (على سبيل المثال، المرتبطة بخطط التنمية، واتفاقيات السلام، وصفقات نقل السلطة، وبرامج إعادة الإعمار أو الاستقرار). ومع ذلك، قد تكون إمكانية الوصول إلى الأموال الوطنية محدودة في السياقات التي تكون فيها الممارسات الحكومية في تحديد أولويات الميزانية وتخصيصها جزءًا من الأسباب الجذرية لعدم المساواة والضعف في الدولة.

- الاستفادة من الموارد من مصادر غير تقليدية مثل منظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، وشبكات التحويلات، ومنظمات المغتربين، والمنظمات الدينية، وكذلك الأشخاص والمجتمعات المتضررة. فيمكنها المساهمة في تنفيذ البرنامج بالمعرفة (على سبيل المثال، حول استخدام المواد التقليدية الفعالة)، والعمالة، والمهارات، والموارد المالية وغيرها من

[٨] توفر أنظمة إدارة معلومات عن الإعانات (AIMS) بيانات حول الإعانات التي تقدمها الجهات المانحة للبلد. وهي مملوكة بشكل عام للحكومات. يعد نظام التتبع المالي (FTS) التابع لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) مثالًا على نظام إدارة المعلومات عن الإعانات، وإن لم يكن مملوكًا للحكومة.

[٩] تعمل الجهات المانحة على أساس ثنائي بشكل متزايد على هيكلة أدوات التمويل الداخلية الخاصة بهم؛ لتوفير المزيد من المرونة والاتساق عبر الأولويات الإنسانية والانتقالية وأولويات تحقيق الاستقرار والتنمية.

الموارد: راجع المثال في دارفور في **المربع ٣**. مثال آخر خاص بنيجيريا؛ حيث قامت نساء محليات في منطقة نائية بجمع الأموال، واشترين سيارة لنقل النساء الحوامل إلى المستشفى في حالات الطوارئ: السيارة التي رسمت البسمة على وجه القرية.

- قد يسمح الاستثمار في الهياكل والقدرات المحلية أيضًا بتسليم البرامج إلى المؤسسات الوطنية في السياقات التي تنتقل من المرحلة الإنسانية (على سبيل المثال، اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان أو خدمات المساعدة القانونية أو الوزارات والبلديات اللامركزية).

الخطوة ٨.

قياس التقدم والنجاح:

- يجب أن يركز قياس التقدم والنجاح في تعاون الترابط على أهداف التدخلات التي يجب تحقيقها؛ أي ليس على النهج نفسه. يجب تحديد كيفية قياس الأهداف ورصدها خلال مرحلة التخطيط والتصميم للتدخل (**راجع الخطوة ٦**).

- من المرجح أن يكون لدى الشركاء الذين يقومون بالفعل بالتدخلات أنظمة مراقبة مطبقة، بينما قد يستخدم شركاء آخرون أطر عمل راسخة في إطار ركائزهم الخاصة. يمكن استخلاص النتائج مباشرةً من الأنظمة الحالية وإدخالها في آلية رصد جماعية مبسطة لقياس التقدم بمرور الوقت. قد يكون هذا في شكل إطار النتائج، بما يتماشى مع أطر التخطيط ذات الصلة.

- الاستفادة من آليات الرصد والتقييم المرنة؛ حيث قد يتطور الوضع على أرض الواقع بسرعة. قد يندلع العنف بشكل غير متوقع و(يعيد) التركيز على الاستجابة الإنسانية، مما يؤدي إلى توقف التدخلات الإنمائية، ولا سيما في بيئات النزاع.

- النظر في الأطر التي تتجاوز قياس النتائج من خلال مؤشرات SMART (محددة وقابلة للقياس وقابلة للتحقيق وذات صلة ومحددة زمنيًا)، وتشمل تلك التي تعكس التغيير أو التحول،[١٠] مثل مؤشرات SPICED (راجع أدناه).

تستخدم مؤشرات **SPICED** عند جمع المعلومات الذاتية المتعلقة بالتغيير. يجب أن تكون:

ذاتية	يتمتع المساهمون بمكانة أو خبرة خاصة تمنحهم رؤى فريدة قد تؤدي إلى عائد كبير على وقت المقيمين. ما قد يراه الآخرون على أنه "قصصي" يصبح بيانات مهمة بسبب قيمة المصدر.

[١٠] راجع أيضًا: قياس نتائج الحماية: الجهود الناشئة والفرص الجديدة – InterAction، لعام ٢٠٢١

المشاركة	يجب وضع المؤشرات جنبًا إلى جنب مع أولئك الذين هم في وضع أفضل لتقييمها. وهذا يعني إشراك المستفيدين النهائيين من المشروع، ولكن يمكن أن يعني أيضًا إشراك الموظفين المحليين وأصحاب المصلحة الآخرين.
قابل للتفسير	قد تكون المؤشرات المحددة محليًا بلا جدوى لأصحاب المصلحة الآخرين، لذلك غالبًا ما تحتاج إلى توضيح.
أُجري التحقق منه من مصادر مختلفة وأُجريت مقارنته	يجب التحقق من صحة التقييم من مصادر مختلفة ومقارنته، من خلال مقارنة المؤشرات المختلفة والتقدم، وباستخدام مخبرين وطرق وباحثين مختلفين.
التمكين	يجب تمكين عملية تحديد المؤشرات وتقييمها بحد ذاتها والسماح للجماعات والأفراد بالتفكير بشكل نقدي في أوضاعها المتغيرة.

المصدر: *إدارة البرنامج/المشروع: النهج القائم على النتائج - اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ٢٠٠٨.*

- إجراء رصد مستمر – بما في ذلك السياق، وعند الاقتضاء، الرصد المراعي لظروف النزاعات - لتحديد التحديات والتغييرات في أنماط المخاطر والتهديد والضعف في أثناء التنفيذ. تكييف التدخلات وفقًا لذلك وتجنب الآثار السلبية غير المقصودة أو التخفيف من حدتها.
- إشراك الأشخاص والمجتمعات المتضررة في أنشطة الرصد؛ حيث إنها تمثل مصدر الحكم النهائي على ما إذا كان يتم تحقيق الأهداف أم لا. استشارتهم من خلال استطلاعات التصورات والآليات التشاركية للملاحظات والشكاوى. توضيح كيفية استخدام ملاحظاتهم واقتراحاتهم لصياغة التدخلات بشكل أكبر.

مثال: يعد نهج مؤشرات السلام اليومية مثالًا للنهج التشاركي التصاعدي الذي يمكن أن يساعد المجتمعات والممارسين وصانعي السياسات في فهم وتتبع التغييرات في المفاهيم التي يصعب قياسها مثل السلام والمصالحة والحوكمة والتطرف العنيف.

المربع ٤:
ربط رصد السياق بآلية التمويل المشترك - الصومال

في الصومال، قام تحالف من سبع منظمات غير حكومية دولية (العمل ضد الجوع، ووكالة الإنماء والإغاثة الأدنتستية، وCARE، والتعاون الدولي (COOPI)، ومنظمة أوكسفام، ومنظمة الرؤية العالمية) بتشكيل برنامج صمود الصومال (SomReP) للاستجابة لمجاعة ٢٠١١ في الصومال. طور الائتلاف نظامًا قائمًا على لجان الإنذار المبكر التي تم تدريبها لرصد المؤشرات ووضع خطط للطوارئ في مجتمعاتهم المحلية للتصدي للكوارث سريعة الحدوث (الفيضانات والصراعات) والكوارث بطيئة الحدوث (الجفاف وتغير المناخ). تمكن الائتلاف من تحليل المعلومات والعمل في الوقت المناسب، من خلال ربط رصد المؤشرات على مستوى المجتمع المحلي بأنظمة الإنذار المبكر الإقليمية لشبكات الأمن الغذائي والتغذية، من خلال اللاسلكي والرسائل النصية القصيرة. ربط برنامج صمود الصومال نظام رصد سياق نظام الإنذار المبكر الخاص به بآلية تمويل مشتركة للعمل المبكر.

المصدر: *تفعيل النهج الترابطي بين مجال العمل الإنساني – التنمية - السلام: الدروس المستفادة من كولومبيا ومالي ونيجيريا والصومال وتركيا – المنظمة الدولية للهجرة، عام ٢٠١٩.*

مرجع الصور: حقوق الطبع والنشر © محفوظة لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين/أنا كرفي أكرا

السيناريو ب:

المشاركة في عمليات الترابط التي بدأت

- تتيح لهم عمليات الترابط التي بدأتها الجهات الفاعلة في مجال الحماية توجيه العملية وترسيخ النهج في مجال الحماية. ومع ذلك، فقد يفتقرون إلى القدرة على بدء العملية، أو يواجهون تحديات في تحفيز الجهات الفاعلة على الانضمام إلى الجهود. لذلك، يجب على الجهات الفاعلة في مجال الحماية أيضًا استكشاف الفرص للمشاركة في نُهُج الترابط المستمرة.
- يمكن أن تكون نقاط الدخول للتعاون:

  - *المبادرات المشتركة لصياغة النتائج الجماعية.*
  - *الأنشطة التي تجريها مجموعات عمل الحلول الدائمة (DSWGs) وفرق عمل الترابط.*
  - *الأنشطة التي يضطلع بها مستشارو التنمية والحلول الدائمة والترابط.*
  - *نظرة عامة على الاحتياجات الإنسانية وخطط الاستجابة الإنسانية: من خلال عملية التخطيط هذه، تمثل الاحتياجات والأهداف الجماعية ذات الأولوية وسيلة للتعاون مع مختلف الجهات الفاعلة؛*
  - *ركيزة التنمية: يتيح التحليل القُطري المشترك (CCA) وأطر الأمم المتحدة الإنمائية مراجعة أولويات التنمية ودمج مشكلات/أولويات التنمية وبناء السلام والمساعدات الإنسانية.*

- تأمين الوصول إلى هيئات التنسيق المناسبة أو الأفراد المناسبين مهما كانت نقطة الدخول.
- تحديد كيف يمكن للمجموعة أن تسهم في العملية والتدخلات، اعتمادًا على التركيز الجماعي والإستراتيجية للعملية.
- دمج الأولويات والأنشطة الجماعية المناسبة في أطر التخطيط ذات الصلة، مثل خطة الاستجابة الإنسانية، إذا لم يكن قد تم ذلك بالفعل.

قد تتضمن الأسئلة الخاصة بتوجيه القرارات ما يأتي:[11]

هل تمتلك المجموعة القدرة والموارد لتوحيد الجهود نحو تنفيذ البرامج أو الأنشطة؟

هل يمكن للمجموعة الاستفادة من الأنشطة في المناطق الجغرافية التي لديها إمكانية الوصول أو الوجود (على سبيل المثال، النُهُج القائمة على المنطقة والمجتمع)؟

- *هل يجري التعامل مع المشكلات ذات الصلة بالمجموعة؟ هل تتداخل، على سبيل المثال، مع الأولويات والأنشطة المنعكسة في إستراتيجية مجموعة الحماية أو خطة الاستجابة الإنسانية أو إستراتيجية حماية الفرق القطرية المعنية بالعمل الإنساني أو غيرها من أطر التخطيط للحماية؟*
- *هل اعتُمد نهج يراعي ظروف النزاعات ونهج عدم الإيذاء؟*
- *هل يمكن الحفاظ على مساحة الحماية؟*

[11] هذه الأسئلة إرشادية فقط وليست شاملة.

- دمج الأولويات والأنشطة الجماعية المناسبة في أطر التخطيط ذات الصلة، مثل خطة الاستجابة الإنسانية، إذا لم يكن قد تم ذلك بالفعل.

الخطوات المختلفة في عملية الترابط:

٧ التعاون مع الجهات الفاعلة في مجالَي التنمية والسلام

يُسلط الضوء أدناه على بعض المؤشرات حول التعامل مع الجهات الفاعلة في مجالَي التنمية والسلام.

التعاون مع الجهات الفاعلة في مجال التنمية

- تتماشى نُهُج التنمية بشكل عام مع الأولويات الوطنية، مما قد يؤدي إلى مبادرات أكثر توجهًا نحو السياسة. قد يتعارض هذا مع المبادئ الإنسانية ويعيق وصول الجهات الفاعلة غير الحكومية إلى المجتمعات ويعيق تأييدها.

- تمتلك بعض الجهات الفاعلة تفويضًا مزدوجًا في مجالَي التنمية والمساعدات الإنسانية، وبالتالي فهي واحدة في العديد من السياقات. يوفر هذا فرصًا جيدة للتعاون المترابط، ولكنه قد يؤدي أيضًا إلى تشويش الخطوط في احترام الحيز والمبادئ الإنسانية.

- غالبًا ما تكون الجهات الفاعلة في مجال التنمية حاضرة بالفعل في بلد ما عند وقوع الكوارث، وقد يكون لديها مجموعة من الشراكات القائمة التي يمكن أن تسهل التعاون المترابط.

- تميل الجهات الفاعلة في مجال التنمية (بما في ذلك القطاع الخاص) إلى العمل في بيئات مستقرة،[١٢] ولكنها تعمل بشكل متزايد على "البقاء والتقديم" في حالات الأزمات وإعادة تركيز جهود البرمجة طويلة الأجل على نهج المجتمع المحلي والمجتمع بأسره، بما في ذلك السياقات التي لا تتمتع بسلطة حكومية شرعية.

- تميل المساعدات الإنسانية إلى تجاوز مسؤوليات الحكومة في حالات الطوارئ؛ حيث تكون الاستجابة الفورية مطلوبة لإنقاذ الأرواح وتتجاوز احتياجات المجتمعات المحلية المتضررة قدرة الحكومة على الاستجابة. في الأزمات الممتدة، قد يُنظر إلى ذلك على أنه يؤدي إلى تقليل مسؤولية الحكومة والمؤسسات الوطنية والمحلية، ويجب تجنبه. لذلك، ينبغي توحيد الجهود مع السلطات الحكومية ومواءمتها مع الأطر الوطنية القائمة، حيثما كان ذلك ممكنًا.

- على عكس النظام الإنساني، لا يتمتع قطاع التنمية بهيكل تنسيق شامل، وعادةً ما ينسق البرامج من خلال الوزارات الحكومية الرئيسية التقنية. بينما تنضم الجهات الفاعلة في مجال التنمية بشكل متزايد إلى نُهُج الترابط، قد تفضل بعض الجهات الفاعلة تعزيز العلاقات مع السلطات الوطنية، وترى أن عمليات التنسيق المترابطة قيمتها أقل. قد يجعل ذلك من الصعب في بعض السياقات إقناع الجهات الفاعلة في مجال التنمية بالانضمام إلى عمليات الترابط ودعمها بالموارد. يجب على الجهات الفاعلة في مجال الحماية، في مثل هذه الحالات، الانضمام إلى عمليات التنسيق المعنية بالتنمية.

[١٢] على سبيل المثال، حيث تم إرساء سيادة القانون أو المؤسسات الحكومية.

بعض الاقتراحات حول كيفية العمل مع الجهات الفاعلة في مجال التنمية:

- تتبع الجهات الفاعلة والجهات المانحة خلف تدفقات الإعانات الإنمائية، بما في ذلك تمويل المساعدة الإنمائية الرسمية في بلد ما - يمكن الوصول إليه على التنمية - منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.
- المشاركة في هياكل التنسيق التي وضعتها الحكومة للتعاون التنموي.
- النظر في اللجان ومجموعات العمل والمجموعات الفرعية المخصصة المنشأة بموجب خطط التنمية الوطنية وإستراتيجيات التعاون الإنمائي على أساس ثنائي.
- الانضمام إلى المنتديات أو مجموعات العمل التي أنشأها المنسق المقيم للأمم المتحدة (RC) التي تجمع بين الشركاء الثنائيين والمتعددين.
- التواصل مع مستشاري التنمية أو الترابط أو الحلول الدائمة الملحقين بالوكالات أو المنظمات أو الحكومة؛ لتوفير نقاط دخول للتعاون وضمان مقعد على طاولة آليات التنسيق ذات الصلة.
- دعوة الجهات الفاعلة إلى اجتماعات مجموعة الحماية، عند الاقتضاء.
- الارتباط بمبادرات التنمية القائمة على المناطق أو المجتمعات.

التعاون مع الجهات الفاعلة في مجال السلام

- يشير عنصر السلام في الترابط إلى بناء السلام ومنع نشوب النزاعات وتسويتها. إنها تتضمن أنشطة على مستوى المجتمع مع الجهات الفاعلة التي يمكنها التأثير أو تشكيل السلوك (على سبيل المثال، قادة المجتمع، ومنظمات والمجتمع المدني، والمنظمات الدينية، والسلطات المحلية، وما إلى ذلك). يمكن لمبادرات السلام أيضًا أن تتخذ شكل استثمارات طويلة الأجل، على سبيل المثال، لبناء قدرة المؤسسات لضمان الوصول إلى العدالة، ومعالجة النزاعات على الموارد الطبيعية، وتقديم خدمات عادلة لجميع الفئات في المجتمع، وما إلى ذلك، ويدعم التعاون الإنمائي تلك النُهُج ويتيح إقامة روابط مع الجهات الفاعلة في مجال التنمية.

- الأمن والاستقرار عاملان آخران لعنصر السلام المترابط. ويشملان بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة، بتفويض من مجلس الأمن (SC). غالبًا ما تكون أنشطتهما سياسية وعسكرية بطبيعتهما، ويمكن أن يحدّا من مشاركة الجهات الفاعلة في مجال الحماية.[١٣] قد يظل التعاون ممكنًا، اعتمادًا على السياق والمخاطر المتضمنة. على سبيل المثال، قد تكون المشاركة السياسية مطلوبة للدعوة إلى وصول المساعدات الإنسانية، أو احترام القانون الدولي الإنساني. وغالبًا ما تعتمد الجهات الفاعلة في مجال الحماية على السياق الشامل وتحليلات النزاع التي تُنتج بصفة دورية من قِبل الجهات الفاعلة في مجال السلام لتحليل الحماية ورصدها.

- يتعين على الجهات الفاعلة في مجال الحماية ضمان التمييز الواضح بين الأهداف السياسية والإنسانية عند التعامل مع الجهات الفاعلة في مجال السلام ضمن هذا العنصر وضمان احترام حيز الحماية والقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان في جميع الأوقات.

[١٣] على سبيل المثال، في بعض السياقات، تضطلع الجهات الفاعلة في مجال الأمن في بعثات حفظ السلام بأنشطة إنسانية "لكسب قلوب وعقول" السكان المحليين لأغراض أمنية وسياسية. يمكن أن يؤدي ذلك إلى عدم اعتبار الجهات الفاعلة الإنسانية محايدة، واعتبار الأشخاص المتضررين "خونة"، وبالتالي يجري استهدافهم في الهجمات.

- في سياق حفظ السلام المتكامل أو سياق إحدى البعثات السياسية الخاصة، غالبًا ما يكون التعاون مع الجهات الفاعلة في مجال السلام في الأمم المتحدة محكومًا بإطار إستراتيجي متكامل (ISF)، يتضمن نتائج التقييمات المشتركة والأهداف المشتركة وكيفية إتاحة دعم عمليات بناء السلام الوطنية. يضع فريق الأمم المتحدة القُطري (UNCT) والبعثة الإطار الإستراتيجي المتكامل. ويمكن أن تبرم الوكالات الفردية أيضًا اتفاقيات ثنائية مع البعثة.[١٤]

- قد تشارك الجهات الفاعلة في مجال الحماية في العمليات الانتقالية التي تنشأ عن التقليل التدريجي لبعثات حفظ السلام أو انسحابها. يقود العملية فريق الأمم المتحدة القُطري، الذي يضع الخطط الانتقالية مع المجتمع الدولي الأوسع نطاقًا. ويتناول - من بين أمور أخرى - كيفية استمرار جهود بناء السلام وكيفية تلبية متطلبات الموارد طويلة الأجل المحددة.

- قد تتطلب حماية المدنيين في حالات النزاع التعاون مع الجهات الفاعلة داخل نطاق عمليات حفظ السلام وخارجه. قد يشمل ذلك الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية ومنظمات مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC). تعتمد المبادرات طويلة الأجل التي تهدف إلى حماية المدنيين (مثل إصلاح قطاع الأمن وإرساء سيادة القانون في بلد ما) على خبرة وقدرات مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة (على سبيل المثال، الجهات الفاعلة في المجال السياسي والأمني والإنساني وحقوق الإنسان والتنمية)، مما قد يسهّل نهج الترابط.

بعض الاقتراحات حول كيفية العمل مع الجهات الفاعلة في مجال السلام:

- العمل مع مستشاري أو منسقي حقوق الإنسان والحماية وحماية المدنيين في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام: دعوتهم إلى اجتماعات مجموعة الحماية والانضمام إلى هيئات التنسيق الخاصة بهم، إذا كانت موجودة في العملية.
- المشاركة في اجتماعات تنسيقية بشأن تنفيذ أطر إستراتيجية متكاملة أو مبادرات سلام.
- التواصل والحفاظ على العلاقات مع وحدة التنسيق المدنية والعسكرية والجهات الفاعلة في المجال الإنساني.
- التواصل مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر والمنظمات التي تنفذ مبادرات السلام والحفاظ على العلاقات معها.
- الانضمام إلى مبادرات الحفاظ على الاستقرار القائمة على المناطق أو المجتمعات المحلية.

المربع ٥:
مثال على النُهُج المختلفة للجهات الفاعلة في مجال المساعدات الإنسانية والتنمية

خلال اجتماع مشترك مع محافظ غامبيلا (إثيوبيا)، سأل مسؤول مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين: "هل يمكننا استخدام أرضك للاجئين؟"، بينما سأل ممثل البنك الدولي: "ما هي خططك لمجتمعك المحلي واللاجئين؟"

المصدر: جلسة براون باج حول التعاون بين مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والبنك الدولي، ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١.

---

[١٤] على سبيل المثال، في جنوب السودان؛ حيث يستند التعاون بين مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وبعثة الأمم المتحدة في السودان إلى اتفاقية شراكة.

المربع ٦:
نهج مراعاة ظروف النزاعات ونهج عدم الإيذاء في مبادرات السلام

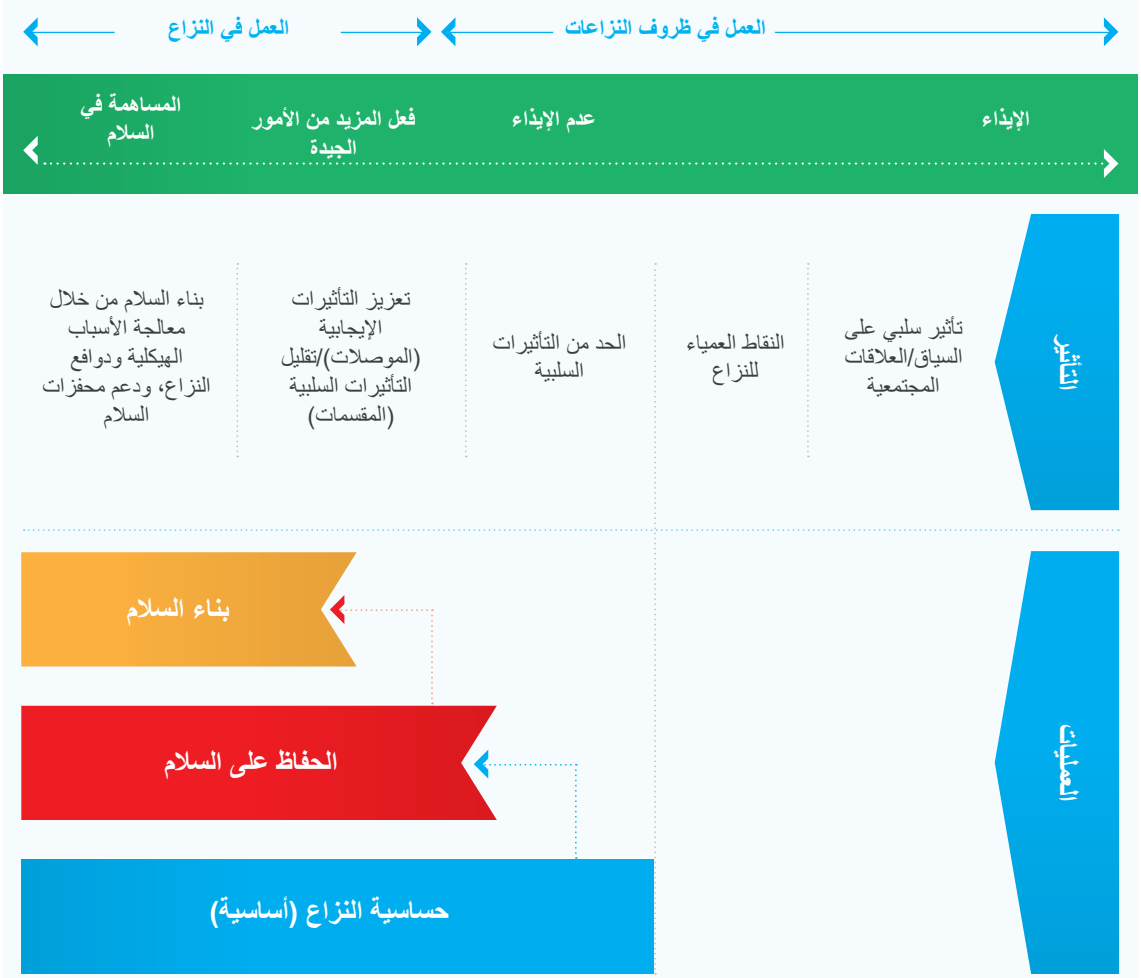

المصدر: *أكاديمية نيكزس، التكيف من موارد دائرة الشؤون الدولية الكندية ومنظمة الأغذية والزراعة.*

المربع ٧:
حماية المدنيين في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

المستوى الأول:

الحماية من خلال الحوار والمشاركة

تشمل أنشطة المستوى الأول حوارًا نشطًا ومنظمًا ومنتظمًا مع الجناة أو الجناة المحتملين فيما يتعلق بالعنف ضد المدنيين، حل النزاعات والوساطة بين أطراف النزاع، دعوة الحكومة المضيفة ومؤسساتها الأمنية والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة للتدخل لحماية المدنيين، حل النزاعات المحلية وأنشطة التماسك الاجتماعي، التواصل الإستراتيجي، التحقيق، المناصرة، مبادرات المصالحات، الإبلاغ بشأن حقوق الإنسان وشواغل الحماية، وغيرها من المبادرات التي تسعى إلى حماية المدنيين، من خلال الاتصالات والحوار والمشاركة المباشرة أو غير المباشرة.

المستوى الثاني:

توفير الحماية المادية

يشمل المستوى الثاني الأنشطة التي تضطلع بها جميع عناصر البعثة لحماية المدنيين ماديًا، سواء من خلال الوجود الوقائي، أو التدخل، أو التهديد باستخدام القوة أو استخدامها، أو تسهيل المرور الآمن أو المأوى. والجدير بالذكر أن المستوى الثاني يشمل الأنشطة التي تضطلع بها العناصر النظامية التي تنطوي على إظهار أو استخدام القوة؛ لمنع التهديدات التي يتعرض لها المدنيون وردعها واستباقها والتصدي لها. ومع ذلك، يمكن أن تعمل عناصر البعثة المدنية أيضًا كوجود وقائي من خلال مشاركتها المنتظمة والمرئية والمباشرة مع السكان المدنيين المعرضين للخطر.

المستوى الثالث:

إنشاء بيئة حامية

غالبًا ما تكون أنشطة المستوى الثالث ذات طبيعة برنامجية ومصممة بموارد مخصصة لبناء السلام وأهداف منع/تسوية النزاعات. تقدم أحيانًا بوصفها مهام منفصلة بموجب قرارات خاصة بكل بلد، وتساعد الأنشطة التي تُجرى في إطار المستوى الثالث على خلق بيئة حامية للمدنيين، ومنع (إعادة) ظهور تهديدات العنف المادي، ودعم شرعية الدولة المضيفة وقدرتها على حماية المدنيين، ودعم (إعادة) إرساء سيادة القانون وسلسلة العدالة الجنائية.

المصدر: *أكاديمية نيكزس، التكيف من موارد دائرة الشؤون الدولية الكندية ومنظمة الأغذية والزراعة*

٨ المراجع

- Nexus Academy Explainer, Learning community and capacity for HDP solutions | IASC
- Good practice note: Conflict sensitivity, peacebuilding and sustaining peace – UNSDG, 2022
- Mapping good practices in the implementation of Humanitarian-Development-Peace Nexus approaches – IASC, Results Group 4
- Transforming the Systems that Contribute to Fragility and Humanitarian Crises: Programming across the triple nexus – Oxfam, 2021
- Measuring protection outcomes: Emerging efforts and new opportunities – InterAction, 2021
- Connecting the pieces of the puzzle: the EU's implementation of the humanitarian-development-peace nexus – ECDPM, 2021
- Light guidance on collective outcomes – IASC, Results Group 4, 2020
- Exploring peace within the humanitarian-development nexus, IASC, Results Group 4, 2020
- Companion piece 'Humanitarian Development and Peace Collaboration' – UNSDG, 2020
- The protection of civilians in United Nations peacekeeping – UN DPO, 2020
- The Programme Clinic – Designing Conflict-Sensitive Interventions – FAO, 2019
- DPO policy on the protection of civilians in United Nations peacekeeping – UN DPO, 2019
- Operationalizing the Humanitarian-Development-Peace Nexus, Lessons from Colombia, Mali, Nigeria, Somalia and Turkey – IOM, 2019
- The Humanitarian-Development-Peace Nexus: What does it mean for multi-mandated organizations? - Oxfam Policy & Practice – Oxfam, 2019
- OECD, DAC Recommendation on the Humanitarian-Development-Peace Nexus, OECD/LEGAL/5019
- Financing the nexus - Gaps and opportunities from a field perspective – FAO, NRC, UNDP, 2019
- Collective outcomes/ Operationalizing the new way of working – OCHA, 2018
- Durable Solutions in Practice – Global Cluster for Early Recovery (GCER), 2017
- UN Integrated assessment and planning handbook, 2014
- UN Policy on integrated assessment and planning, 2013
- Programme/project management: The results-based approach – ICRC, 2008

Global Protection Cluster